

تونس في 7.7.1997

22/2/97

لحي الناصر

سي المندرج

سي ب. ر. الأول

من الوزير الأول

إلى

السادة الوزراء وكتاب الدولة

الموضوع : إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 1998.

يندرج إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 1998 - من حيث المضمون - ضمن تنفيذ تقديرات و أهداف المخطط التاسع للتنمية و يندرج من حيث الشكل في إطار الهيكل الجديدة لميزانية الدولة .

و في هذا الصدد فإنه من الضروري أن تعكس نفقات التصرف و التنمية لسنة 1998 التوجهات الرامية إلى تأهيل الإدارة و الإقتصاد و الرفع من كفاءة العنصر البشري مع مواصلة السعي إلى التحكم في النفقات و العمل على تعبئة أقصى ما يمكن من الموارد الذاتية .

و لتجسيم هذا التوجه فإن إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 1998 يقتضي مزيد التعمق في مختلف أوجه الصرف الإعتيادية بهدف ضبط التدابير التي من شأنها أن تمكن من إعادة توزيع الإعتمادات المرسمة قبل اللجوء إلى اقتراح إعتمادات جديدة كما يتطلب ذلك مزيد التحكم في كلفة المشاريع وبرامج التنمية .

لله رأي و اقتراح
م. العبد
الإقتضاء
في خلو
مصابهم المؤسسة

22/2/97
1073

و في هذا السياق يجدر التأكيد على أن تعرض مشاريع الميزانيات و المقترحات على أساس التوجهات التالية :

- الحرص على أن تتسم المقترحات بالشمولية من خلال تقديم جملة الحاجيات بالنسبة لنفقات التصرف ونفقات التنمية وصناديق الخزينة .

- تغطية نفقات أجور و مرتبات الأعوان المباشرين بدرجة أولى و ربط الإنتدابات الجديدة بالضرورة التي تملئها حاجيات القطاع .

- إعطاء الأولوية لنفقات المعدات والوسائل ذات الصيغة الضرورية و العمل على تغطيتها بواسطة الإعتمادات المخصصة للنفقات غير المتأكدة (كالأثاث والمكاتب و غيرها ...) .

- النظر في مراجعة تعريفات الخدمات التي تسديها المؤسسات العمومية لدعم مواردها الذاتية والتقليص التدريجي للمنحة التي تسند إليها من الميزانية .

- مواصلة تأمين بعض الخدمات (مثل التنظيف و الحراسة) و كذلك بعض الأشغال ، عن طريق المناولة بعد أن أثبتت هذه الطريقة جدواها و لما ترتب عن ذلك من مرونة على مستوى إنجاز هذه الخدمات و نوعيتها .

- إعطاء الأولوية للمشاريع و البرامج التي هي في طور الإنجاز و الإقتصار على إقتراح المشاريع و البرامج الجديدة التي بلغت مرحلة متقدمة من النضج على مستوى إعداد الدراسات و التمويل .

و لتيسير مناقشة مشاريع الميزانيات يتعين عرض تقديرات سنة 1998 حسب النمط الذي تم إعداده لهذا الغرض والذي سيتم موافاتكم به لاحقاً .

١ - نفقات التصرف

١ - إعداد تقديرات نفقات المرتبات و الأجور :

تضبط تقديرات هذه النفقات على أساس المعطيات التالية :

- حجم الأجور و المرتبات التي تصرف للأعوان المباشرين فعليا خلال شهر مارس 1997 على أساس القوائم المستخرجة من المنظومات الإعلامية مع تحيينها بـ :

- * الإنعكاس المالي لبرنامج الزيادات في الأجور .
- * الإنتدابات المرخص فيها بقانون المالية والتي لم تنجز إلى غاية شهر مارس 1997 .
- * الأعوان الذين تصرف مرتباتهم على أساس القوائم اليدوية

و يتعين فصل الإنتدابات المقترحة لسنة 1998 و أفرادها بقوائم خاصة تتضمن عدد الأعوان و رتبهم و الإعتمادات اللازمة لتأجيرهم .

و تيسيرا لدراسة المقترحات المتعلقة بالإنتدابات يتعين الإقتصار على الحاجيات المتأكدة و إعتداد الدقة في ضبطها سواء بالنسبة لصنف الأعوان المقترح إنتدابهم أو فيما يتعلق بتوزيعهم بين الخلايا المعنية .

و ترفق هذه المقترحات بـ :

- * قوائم الأعوان الذين ستقع إحالتهم على التقاعد بين شهر أفريل 1997 و شهر ديسمبر 1998 مع بيان تاريخ الإحالة على التقاعد و الرتب التي ينتمون إليها و حجم مرتباتهم .

* قوائم الأعوان التابعين للوزارات و المؤسسات العمومية غير المباشرين فعليا والذين يمكن إعادة إدماجهم بقائمة المباشرين خلال سنة 1998 .

2 - نفقات المعدات و الوسائل :

لا يزال هذا النوع من النفقات يحتاج إلى مزيد من الدقة عند ضبط التقديرات و يتجلى ذلك من خلال طلبات التحويل التي تتقدم بها الوزارات منذ بداية التصرف .

و تلافيا لتغيير التوزيع المرخص فيه بقانون المالية يتعين إعتماـد توزيع بين البنود يضبط على أساس الحاجيات الحقيقية علما وأن الهيكلة الجديدة لنفقات التصرف لا تسمح بتحويل الإعتمادات بين قسم الأجر وقسم نفقات المعدات والوسائل .

و يجدر التأكيد على أن هذه النوعية من النفقات مازالت قابلة للترشيد من خلال المتابعة المستمرة لنسق الإستهلاك و إعتماـد معايير موضوعية تمكن من تحسين سبل التصرف فيها .

و يتعلق الأمر خاصة بإستعمال أسطول السيارات الإدارية والوقود والهاتف و إستهلاك الماء و الكهرباء ومصاريف الإستقبالات والمأموريات بالخارج و هي نفقات عادة ما يترتب عنها تجاوز للإعتمادات المرخص فيها وبالتالي تراكم متخللات الإدارة إزاء مختلف المزودين.

وفي هذا الصدد فإن السادة الأمرين بالصرف مدعوون إلى الحرص على ألا تتجاوز هذه النفقات حجم الإعتمادات المرصودة للغرض و العمل على تصفية المتخللات في نطاق برنامج مرحلي بواسطة فواضل الإعتمادات المرسمة بمزيد التحكم في النفقات .

3 - الإعتمادات المسندة للمؤسسات العمومية :

لقد تبين خلال السنوات الفارطة أن الإعتمادات المقترحة لفائدة المؤسسات العمومية لا يتم تبريرها في أغلب الحالات بميزانيات مفصلة و في متسع من الوقت مما يؤدي إلى عدم النظر فيها بصفة معمقة .

و تجنباً لهذه النقائص يتعين على وزارات الإشراف إيلاء مزيد العناية لمقترحات المؤسسات العمومية و درس حاجياتها على أسس واقعية قبل إحالتها إلى وزارة المالية .

و قصد تيسير دراسة هذه المقترحات فإن الوزارات مدعوة إلى إرسال الوثائق المتعلقة بتنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية لسنتي 1995 و 1996 و كذلك التقديرات المحينة لسنة 1997 .

و في هذا السياق ، يتعين إعتناء مزيد من الدقة عند ضبط تقديرات الموارد الذاتية للمؤسسات العمومية بعد أن يتضح أن تقديرها لا يتم بالكيفية المطلوبة و غالباً ما تفوق مبالغ الموارد الذاتية المنجزة فعلياً التقديرات المدرجة بقانون المالية .

و سيتم التخفيض التدريجي للإعتمادات المسندة لهذه المؤسسات من الميزانية كما سيقع ربطها مستقبلاً بالمجهودات التي تبذلها المؤسسات العمومية لإستخلاص مستحققاتها .

و يندرج هذا التمشي ضمن التوجه الرامي إلى تغطية أقصى ما يمكن من نفقات المؤسسات العمومية بواسطة مواردها الذاتية و التخلي تدريجياً عن منحة الميزانية .

و بخصوص تقديرات سنة 1998 تعتمد نفس التدابير الواردة بهذا المنشور مع إرفاق المقترحات بالكشوف التالية :

- الفواضل التي لم تقع برمجتها إلى حد شهر مارس 1997 مؤشراً عليها من طرف محاسب المؤسسة .
المبالغ التي لم يتم إستخلاصها إلى شهر مارس 1997 .

هذا و لا يفوتني التذكير بضرورة إستصدار النصوص المتعلقة بإحداث المؤسسات العمومية قبل ختم أشغال الميزانية حتى يمكن ترسيم الإعتمادات لفائدتها ضمن قانون المالية مع التأكيد على أن التحكم في تزايد عددها يتطلب النظر في تكليف المؤسسات العمومية الحالية بإدارة و تسيير الهياكل المزمع إحداثها عوضاً عن تنظيمها في مؤسسات جديدة .

II - نفقات التنمية :

أبرزت الأشغال المتعلقة بإعداد المخطط التاسع أهمية حجم الإستثمارات المقترح إنجازها خلال الفترة 1997-2001 .

ويستوجب ذلك أخذ التدابير المناسبة التي تمكن من التوفيق بين ضرورة توفير الإعتمادات اللازمة و ضرورة إنجاز المشاريع لتغطية الحاجيات في الإبان وبدون تأخير .

وفي هذا الإطار يتعيّن الحرص على :

- القيام بدراسة المشاريع التي سيقع إنجازها خلال فترة المخطط التاسع في الوقت المناسب .
- التنسيق مع الهياكل المعنية قصد اقتراح المشاريع والبرامج المؤهلة للإنتفاع بالتمويل الخارجي لمعاوضة الجهود الذي تضطلع به الموارد الداخلية للميزانية .
- الضغط على تكاليف المشاريع والبرامج بالتحكم في مختلف مكوناتها وفي أجال إنجازها .

ويتوتّب عن ذلك بالنسبة لنفقات التنمية لسنة 1998 :

- إعطاء الأولوية إلى المشاريع والبرامج التي هي في طور الإنجاز
- الإقتصار على اقتراح المشاريع الجديدة التي بلغت مستوى من الدراسة يمكنها من انطلاق الأشغال خلال السنة القادمة وكذلك البرامج التي يمكن تمويلها بموارد خارجية يقع تعبئتها خلال سنة 1998 .

وهي يتسنى إعداد تقديرات نفقات التنمية ومناقشتها في أحسن الظروف يتعين ضبط المقترحات بالإعتماد على المنهجية التالية :

1- شمولية الاقتراحات :

من الضروري أن تكون الاقتراحات شاملة ومتضمنة لكل الإعتمادات المتعلقة بمشاريع وبرامج الإستثمارات المباشرة والتمويل العمومي والحسابات الخاصة في الخزينة .

وفي هذا الإطار ينبغي أن تتضمن هذه الإعتمادات بالإضافة إلى التمويل بواسطة الموارد العامة للميزانية حاجيات التمويل بواسطة القروض الخارجية الموظفة لفائدة مشاريع المؤسسات والمنشآت العمومية والتي تتكفل الدولة بتسديدها.

كما يتعين إعطاء العناية الكافية لإعداد بطاقات المشاريع مع ابراز مكوناتها بصفة مفصلة.

2- ضبط حاجيات المشاريع التي بصدد الإنجاز :

تحظى هذه المشاريع والبرامج بأولوية مطلقة في توظيف الإعتمادات التعهد والدفع لسنة 1998 وذلك سعيا لتمكين الهياكل المعنية من انجازها في ظروف طبيعية مساندة لتنسيق الأشغال مع الحرص على ضبطها بكل دقة تجنباً لإعادة ترسيم المبالغ من سنة إلى أخرى .

وتحدد هذه الإعتمادات على ضوء المستوى المنتظر لتقدم المشاريع في موفى سنة 1997.

كما يتم ضبط هذه الإعتمادات في حدود التكلفة التي أقرت في نطاق ميزانية سنة 1997 .

ويتعين في هذا الغرض على الهياكل المعنية احترام هذه التكلفة بالنسبة لمشاريع الدولة وكذلك بالنسبة لمشاريع المؤسسات والمنشآت العمومية باعتبار أن عملية الترفيع في التكاليف لا يتم اللجوء إليها إلا في الحالات الإستثنائية.

كما أن الوزارات مدعوة إلى السهر على تنفيذ نفقات التنمية بصفة منتظمة طيلة السنة والإسراع في إعداد الملفات الفنية والمالية للمشاريع والبرامج المقررة في سنة 1997 والتعهد بها في الوقت المناسب تجنباً للضغط المسجل في أواخر كل تصرف.

3- إختيار المشاريع والبرامج الجديدة:

يتعين أن تدرج اقتراحات الوزارات والمؤسسات التابعة لها ضمن ما هو منتظر اقراره في المخطط التاسع وعلى أساس الأخذ بعين الإعتبار مقترحات الجهات حسب ما ورد بالمنشور عدد 98 بتاريخ 1993/12/29 .

ويتم ضبط تكلفة المشاريع الجديدة بالإعتماد على دراسات شاملة وعلى أساس أسعار سنة 1996 مع تخصيص مبالغ احتياطية للتغييرات المادية والمالية كما يتعين إبراز الحاجيات السنوية من نفقات التشغيل عند دخول هذه المشاريع طور الإستغلال.

كما يتعين دعوة المؤسسات العمومية التي تعتبر امتدادا للإدارة إلى إيلاء العناية اللازمة لضبط المشاريع والبرامج التي يتم تمويلها بإعتمادات من ميزانية الدولة أو عن طريق موارد خارجية تسددها الدولة وذلك بغية ترسيم هذه المشاريع في نطاق قانون البرامج على قرار ما هو معمول به بالنسبة للإستثمارات المباشرة.

4- إبراز نفقات التصرف المدرجة بالعنوان الثاني:

وبخصوص نفقات التصرف المدرجة بالعنوان الثاني يتعين على الوزارات والهيكل التابعة لها عدم تجاوز حجم المبالغ المرسمة بميزانية سنة 1997 مع إبرازها على حدة وتوزيعها حسب نوعيتها على النحو التالي :

- أجور الأعموان الذين يخضعون لنظام التأجير بالوظيفة العمومية وذلك على أساس قائمة إسمية تبرز الصنف وتاريخ الإنتداب ومكونات المرتبات والمبالغ المخصصة لها
- مصاريف المعدات والتسيير العادي التي لها صبغة قارة ومنتظمة مثل الإرشاد والتحسيس والصيانة العادية ومراقبة إنجاز المشاريع .
- المنح المخصصة لفائدة بعض المنشآت العمومية التي ينبغي ضبطها على أساس خدمات ذات مصلحة عمومية مقدمة من طرفها .
- إبراز النفقات المتعلقة بمراقبة إنجاز المشاريع التي تقوم بها المصالح بصفة مباشرة .

III- إعداد مشروع قانون المالية لسنة 1998 :

بالإضافة إلى ضبط الموارد والنفقات المتعلقة بالميزانية يتضمن قانون المالية أحكاما وإجراءات ذات صبغة جبرانية ومرتبطة بالمالية العمومية.

وحتى يتسنى دراسة ما تعرضه الوزارات من مقترحات وإعدادها في صيغتها النهائية يتعين عرض هذه المقترحات في أجل أقصاه 30 أفريل 1997.

IV- رزنامة إعداد مشروع ميزانية الدولة و مشروع قانون المالية لسنة 1998 :

فيفري 1997 : إحالة كشوفات تتعلق بـ :

- الإنجاز المفصل لميزانيات التصرف لسنة 1996 الخاصة بالمؤسسات والمنشآت العمومية المنتفعة بإعتمادات من ميزانية الدولة .
- الإنجاز المالي والمادي لمشاريع وبرامج التنمية للمؤسسات والمنشآت العمومية إلى غاية 1996.

مارس 1997 : إعداد المقترحات المتعلقة بالمشاريع و النفقات ذات الصبغة الجهوية من طرف الجهات و الوزارات المعنية .

مارس 1997 : تقييم و مناقشة نتائج سنة 1996 بالنسبة لنفقات التصرف والتنمية و ضبط إنعكاساتها على تقديرات سنتي 1997 و 1998 بين وزارة المالية والوزارات المعنية .

أفريل 1997 : ضبط التوازنات العامة لميزانية سنة 1998 .

أفريل 1997 : إعداد مشاريع الميزانيات لنفقات التصرف والتنمية و الحسابات الخاصة في الخزينة من طرف الوزارات و إحالتها إلى وزارة المالية .

ماي - جوان 1997 : مناقشة مشاريع ميزانيات الوزارات بين مصالح وزارة المالية و الوزارات المعنية .

سبتمبر 1997 : ضبط مشروع ميزانية الدولة لسنة 1998 .

أكتوبر 1997 : عرض مشروع الميزانية لسنة 1998 على مجلس الوزراء و إحالته إلى مجلس النواب .

نوفمبر 1997 : ضبط مشروع قانون المالية لسنة 1998 و عرضه على مجلس الوزراء و إحالته إلى مجلس النواب .

و لا يفوتني بهذه المناسبة أن أجدد الدعوة إلى السادة الوزراء و كتاب الدولة للعمل على التطبيق الدقيق لما جاء بهذا المنشور من توجهات و على إحترام الآجال .

الأمين العام
الأمين العام
الأمين العام